



"ضمان بيئة تشريعية تدعم الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال العمل على أهداف الألفية الإنمائية"

كانون الثاني – آب 2011

بتمويل من مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق- UNESCO

تعمل المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" ومن خلال برنامجها الديمقراطية والحكم الصالح على المساهمة في التأثير على مستوى السياسات والتشريعات، بما يضمن حمايتها للحقوق المدنية والاجتماعية لجميع الفئات والتزامها بمبادئ الحكم الصالح، والذي يعدّ اللبنة الأولى في بناء دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، يتمتع فيها الفلسطيني بحقوقه الأساسية، وتسان فيها كرامته، وتتمتع بالاعتراف والاحترام الدوليين.

ويأتي هذا المشروع "ضمان بيئة تشريعية تدعم الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال العمل على أهداف الألفية الإنمائية" بتمويل من مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق- UNESCO منسجما مع رؤية "مفتاح" وأهدافها الإستراتيجية، ويلتقي مع آليات الهدف الثالث لأهداف الألفية الإنمائية "المساواة بين الجنسين وتمكين النساء"، الذي يسعى إلى تعزيز حقوق المرأة من خلال دعم القيادات النسوية للمشاركة السياسية الفاعلة.

أهداف المشروع:

- المساهمة في تطوير استخدام البيانات ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة في العملية التشريعية.
- المساهمة بشكل إيجابي في تغيير السياسات والقوانين المحلية لتكون أكثر حساسية لقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

أنشطة المشروع:

- استهداف ممثلي الأحزاب السياسية وتطوير مهاراتهم في الضغط والمناصرة وقراءة الأرقام الإحصائية ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وتزويدهم ببعض المفاهيم والمعلومات ذات العلاقة.
- استهداف أعضاء المجلس التشريعي بجلسات نقاش حول قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.
- استهداف مجموعة من الوزراء ووكلاء الوزراء بجلسات لعرض ومناقشة الإحصائيات ذات العلاقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي.